

## مصر: تعديلات دستورية ترسخ قمعا طويل الأمد الاستفتاء سيتم في مناخ غير حر تسوده انتهاكات حقوقية

(بيروت، 20 أبريل/نيسان 2019) – قالت كل من "هيومن رايتس ووتش" و"اللجنة الدولية لحقوقيين" اليوم إن على الحكومة المصرية سحب التعديلات الدستورية المقترحة والتي تعزز الحكم السلطوي. ستتسبب التعديلات في تفويض استقلالية القضاء المصري المتآكلة وتوسيع قدرة الجيش على التدخل في الحياة السياسية.

في 16 أبريل/نيسان 2019، وضع البرلمان اللامسات الأخيرة ووافق على التعديلات التي اقترحتها كتلة مساندة للحكومة في مطلع فبراير/شباط. وفي 17 أبريل/نيسان، قالت "الهيئة الوطنية للانتخابات" إن [استفتاء](#) [عاما سيجرى بين 19 و22 أبريل/نيسان](#). لم تُنشر التعديلات رسميا في الجريدة الرسمية قبل 18 أبريل/نيسان. سيجري التصويت في ظل استمرار الاعتقالات الجماعية وحملة قمعية ضد الحريات الأساسية، شملت استهداف الداعين إلى مقاطعة التعديلات أو رفضها. بالنظر إلى استمرار القمع، وتقلص المعارضة السياسية في مصر بشكل جعلها صورية، فإن تنظيم تصويت حر وعادل سيكون مستحيلا.

قال [مايكل بيج](#)، نائب مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "تهدف هذه التعديلات إلى خنق آمال المصريين في العيش بكرامة وفي ظل سيادة القانون. على السلطات فورا وقف السعي إلى تمرير التعديلات عن طريق تهديد المنتقدين والمعارضين السلميين، وإخفائهم، واضطهادهم".

صادق البرلمان المصري، المتكون من 596 مقعدا، والذي يسيطر عليه الأعضاء الموالون للرئيس عبد الفتاح السيسي، والمؤيدون دائما وبشكل تلقائي لقرارات الحكومة، على التعديلات بموافقة 531 واعتراض 22. أثناء جلسات "الحوار المجتمعي" في البرلمان، سُمح فقط [لعدد قليل من المنتقدين](#) بالمشاركة في النقاشات المتعلقة بالتعديلات.

قال سعيد بنعربية، مدير قسم الشرق الأوسط في اللجنة الدولية لحقوقيين: "هذه التعديلات اعتداء صارخ على سيادة القانون واستقلالية القضاء في مصر. إن تم اعتمادها، فستضع الجيش فوق القانون والدستور، وستعزز تبعية السلطة القضائية والنيابة العامة للسلطة التنفيذية".

كانت التعديلات الأولية ستسمح للسيسي بالترشح لفترةين أخريين تدوم كل واحدة 6 سنوات، بعد انقضاء فترته الثانية الحالية. ولكن التعديلات النهائية ستسمح له بالترشح لفترة واحدة إضافية، ومددت فترته الحالية من 4 إلى 6 سنوات، وهي خطوة جلبت انتقادات [داخل مصر](#).

تثير التعديلات قلقا كبيرا خاصة بالنظر إلى القمع الواسع للحريات الأساسية، مثل حريات التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، والحق في المشاركة السياسية، وجميعها ضرورية لإجراء تصويت عام حر ونزيه.

[دعا](#) تحالف من 10 أحزاب علمانية ويسارية إلى رفض التعديلات. قالت تقارير إخبارية محلية إن النيابة العامة بصدد التحقيق مع المعارض حمدين صباحي بتهمة ["تكدير الأمن"](#) والإساءة إلى الدولة بسبب

معارضته للتعديلات. كما أطلقت السلطات حملة شرسة لتشويه سمعة العديد من النشطاء والممثلين الحائزين على جوائز، وتتنظر في إمكانية محاكمتهم، إثر مشاركتهم في جهود مناصرة عامة في واشنطن وعواصم أوروبية في مارس/آذار حول الوضع الحقوقي في مصر.

بحسب محامين حقوقيين تحدثوا إلى هيومن رايتس ووتش، اعتقلت السلطات أو أحالت للنياحة في فبراير/شباط ومارس/آذار فقط أكثر من 160 معارضا أو أشخاص تنتظر إليهم كمعارضين. كما [احتجزت](#) السلطات لوقت وجيز المعارض ورجل الأعمال محمود حمزة، يوم 16 فبراير/شباط، واتهمته "بنشر أخبار كاذبة"، مشيرة إلى تعليقات نشرها على حسابه على "تويتر". أطلقت السلطات سراحه بكفالة بعد ساعات. قالت جريدة "العربي الجديد" [إن شخصيات أخرى من المعارضة](#) تلقت "تهديدات" عبر الهاتف.

في 10 أبريل/نيسان، حجبت السلطات موقع حملة "[باطل](#)" المستقلة. أطلق الحملة مصريون يعيشون في الخارج، ودعوا المصريين إلى التصويت بـ "لا" على الإنترنت. حُجب الموقع في مصر بعد ساعات من انطلاقه، لكن الحملة [تمكنت من جمع عشرات آلاف المصوتين بـ "لا"](#).

كما حجبت السلطات [7 مواقع بديلة أخرى](#) أنشأتها الحملة لتجاوز الحجب في مصر. وفي جهودها الرامية إلى منع الوصول إلى الحملة، حجبت السلطات 34 ألف موقع، بحسب [موقع لمراقبة الإنترنت](#). منذ منتصف 2017، حجبت السلطات [مئات المواقع](#)، بما فيها أغلب المواقع الاخبارية المستقلة وتلك التابعة لبعض المنظمات الحقوقية.

أفاد [موقع "مدى مصر"](#) الإخباري يوم 10 فبراير/شباط أن السلطات الأمنية وجهت وسائل الإعلام الرئيسية في مصر إلى عدم نشر تقارير عن التعديلات، وخاصة عدم تمكين المنتقدين من أي تغطية. [كما ذكر مدى مصر](#) أن اجتماعات دارت بين موظفين في مكتب السيسي ومسؤولين من المخابرات منذ ديسمبر/كانون الأول 2018 على الأقل في "جهاز المخابرات العامة" "بشكل شبه يومي"، نسقها محمود ابن السيسي، وهو مسؤول كبير في المخابرات، من أجل الدفع بتمرير التعديلات.

بعد أيام قليلة من اقتراح البرلمانين للتعديلات، نُصبت لافتات ودعاية ولوحات إعلانية داعمة لها في كافة أنحاء مصر. نقل مدى مصر يوم 16 أبريل/نيسان عن شهود في شرق القاهرة [قولهم](#) إن الجهات الأمنية ضغطت على أصحاب المحال التجارية كي ينصبوا اللافتات. [نفت](#) الحكومة فرض غرامات على من رفضوا، لكنها [رفضت](#) الترخيص لمظاهرات معارضة يوم 27 مارس/آذار، مشيرة إلى "تهديدات أمنية".

كما نشر موقع "[المشهد](#)" الإخباري مذكرة مسربة من قضاة في "مجلس الدولة"، الكيان الذي يضم "المحكمة الإدارية العليا"، إلى البرلمان، قالوا فيها إن التعديلات "تقضي على ما تبقى للقضاء من استقلال". وفي وقت لاحق، [أكد](#) نائب رئيس مجلس الدولة المستشار سمير يوسف أنه صاغ المذكرة.

في يوليو/تموز 2013، أجبر السيسي، وزير الدفاع آنذاك، محمد مرسي، أول رئيس منتخب بشكل حر، على التنحي عن الرئاسة. ثم انتُخب السيسي رسميا رئيسا للبلاد في 2014، وبعدها أعيد انتخابه في 2018، بعد أن [اعتقلت حكومته أو ضابقت](#) جميع المرشحين المحتملين الآخرين. ترأس السيسي حكومة ارتكبت انتهاكات واسعة ومنهجية لحقوق الإنسان، شملت [قتل المتظاهرين جماعيا](#)، والاعتقالات التعسفية، و[الإخفاء القسري](#)، وقتل المحتجزين خارج نطاق القضاء، و[التعذيب](#) وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. بعض هذه الانتهاكات تشكل على الأرجح [جرائم ضد الإنسانية](#).

الحملة القمعية التي امتدت بطول البلاد وعرضها، استهدفت أولاً المعارضين الإسلاميين للسياسي، لكنها سرعان ما توسعت لتشمل [المعارضين السياسيين والمحامين والمدافعين](#) عن حقوق الإنسان [والصحفيين والفنانين والمثليين/ات والمتحولين/ات جنسياً](#)، وكل من عبر عن آراء معارضة تقريباً. تنتهك القوات الحكومية، بما فيها الجيش، حقوق الإنسان في ظل حصانة شبه تامة من العقاب.

منذ أبريل/نيسان 2017، فرضت الحكومة [حالة الطوارئ](#)، التي استخدمت لتبرير تفويض استقلالية القضاء، واستخدمت قوانين قمعية كقوانين [مكافحة الإرهاب](#) و [الصحافة](#) لخنق الحريات الأساسية.

يبدو أن الرئيس السيسي يعارض من أمد طويل العديد من الضمانات الحقوقية في الدستور الحالي، وقال في سبتمبر/أيلول 2015 إن "الدستور كُتب بنوايا حسنة. لكن البلدان لا تبني بالنوايا الحسنة فقط". [قال](#) رئيس البرلمان علي عبد العال إن دستوراً جديداً سيُكتب خلال 5 أو 10 سنوات. [قال منتقدون](#) إن هذا سيحصل عندما يشارف السيسي على نهاية ولايته الثالثة والأخيرة.

في مؤتمر صحفي عُقد يوم 17 أبريل/نيسان، دعا رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات المستشار إبراهيم لاشين المصريين إلى التصويت، و [قال](#) إن تعديل الدستور له مبرراته، "حتى يتلاءم مع ظروف [المجتمع]".

قال يُيج: "يتطور النظام المستبد في مصر إلى إعادة إنتاج نموذج 'الرئيس مدى الحياة'، الذي يعيشه الحكام الدكتاتوريون في المنطقة ويكرهه مواطنوهم. لكن التجارب الحديثة لمصر والدول المجاورة أثبتت أن هذا النموذج لم تُكتب له الحياة".

#### لمزيد من المعلومات:

في برلين، عن هيومن رايتس ووتش، عمرو مجدي (الإنجليزية، العربية): 0041798783546-8020-659-646-1+ (خلوي)؛

[magdia@hrw.org](mailto:magdia@hrw.org). تويتر: @ganobi

في نيويورك، عن هيومن رايتس ووتش، مايكل بيج (الإنجليزية): 0041798783546-8063-453-617-1+ (خلوي)؛ أو

[pagem@hrw.org](mailto:pagem@hrw.org). تويتر: @MichaelARPage

في جنيف، عن اللجنة الدولية للحقوقيين، سعيد بنعربية: 0041798783546؛ أو

[said.benarbia@icj.org](mailto:said.benarbia@icj.org)

لمزيد من المعلومات عن التعديلات، يُرجى قراءة:

التعديلات الدستورية في مصر: جيش غير مساءل، رئيس جمهورية غير مراقب، وقضاء خاضع